مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

آفاق الثقافة والتراث

مجلة فصلية ثقافية تراثية

تصدر عن قسم الدراسات والنشر والشؤون الخارجية بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث

السنة الثانية والعشرون : العدد السابع والثمانون ـ ذو القعدة ١٤٣٥ هـ / أيلول (سبتمبر) ٢٠١٤ م

الورقة الأولى من كتاب "الشمائل النبوية والخصائل المصطفوية"، تأليف الترمذي:
محمد بن عيسى بن سورة السلمي البوغي، أبو عيسى ٢٧٩هـ، نسخ في شهر جمادى الثانية سنة ٩٨٧هـ.

1st page of the book "al-Shamail al-Nbawiyyah wa al-Khasail al-Mustafiwiyyah"
By: Mohammed bin Eisa al-Tirmizi, D. 279 AH, Scribed in: Jumada al-Thaniya 987 AH.

آفاق الثقافة والتراث

مجلة فصلية ثقافية تراثية

تصدر عن قسم الدراسات والنشر والشؤون الخارجية
بمركز جمعة الماجد للثقافة والتراث
دبي - ص.ب. ٥٥١٥٦
هاتف ٢٦٢٤٩٩٩ ٤ ٩٧١+
فاكس ٢٦٩٦٩٥٠ ٤ ٩٧١+
دولة الإمارات العربية المتحدة
البريد الإلكتروني: info@almajidcenter.org
الموقع الإلكتروني: www.almajidcenter.org

السنة الثانية والعشرون : العدد السابع والثمانون ـ ذو القعدة ١٤٣٥ هـ / أيلول (سبتمبر) ٢٠١٤ م

رقم التسجيل الدولي للمجلة

ردمد ٢٠٨١ - ١٦٠٧

المجلة مسجلة في دليل أولريخ الدولي للدوريات تحت رقم ٣٤٩٣٧٨

هيئة التحرير

مدير التحرير
د. عز الدين بن زغيبة

سكرتير التحرير
د. فاطمة ناصر المخيني

هيئة التحرير
أ. د. فاطمة الصايغ
أ. د. حمزة عبد الله المالیباري
أ. د. سلامة محمد الهرفي البلوي
د. محمد أحمد القرشي

الاشتراك السنوي

	داخل الإمارات	خارج الإمارات
المؤسسات	١٠٠ درهم	١٥٠ درهم
الأفراد	٧٠ درهماً	١٠٠ درهم
الطلاب	٤٠ درهماً	٧٥ درهماً

المقالات المنشورة على صفحات المجلة تعبر عن آراء كاتبيها ولاتمثل بالضرورة وجهة نظر المجلة أو المركز الذي تصدر عنه

يخضع ترتيب المقالات لأمور فنية

الفهـــــرس

الإفتتاحية

مكتبة المدرسة اللطيفية – فيلور – تامل نادو – الهند

هذا كل ما أمكن إنقاذه!

مدير التحرير ٤

المقالات

تأصيل المفارقة لغويًا (بحث تطبيقي في القرآن الكريم والحكاية التراثية العبّاسية)

أ. محمد ونّان جاسم ٦

تَائيةُ ابن أبي حَجَلَةَ التلمساني ت٧٧٦هـ في معارضة تائيةِ ابن الفَارضِ ت٦٣٢هـ

أ. د. مجاهد مصطفى بهجت ٢٧

التبادل الحضاري بين حضرموت وموانئ الخليج العربي

أ. محمد علوي عبد الرحمن باهارون ٥٥

قراءة في الظاهرة الموريسكية الآلام والآثام

أ. د. مصطفى الزباخ ٦٩

تأسيس مساجد مصر وتونس والأندلس في القرن الأول الهجري/ السابع الميلادي

أ. د. محمد كريم إبراهيم حسين ٨٠

الرسائل الديوانية بالأندلس في القرن الخامس الهجري

أ. جميلة مفتاح ١٠٩

مظاهر التعليل النحوي عند المبرد (٢١٠–٢٨٥هـ)

د. أحمد إسماعيل عبد الكريم ١٣٣

جهود عبد الملك مرتاض في ترجمة المصطلح اللساني والسيميائي

د. فريد أمعضشو ١٥٦

سرقة الآثار العراقية في القرن التاسع عشر للميلاد

أ. عمر جسام العزاوي ١٧٦

الآلات والأدوات الطبية التي اِستحدثها الأطباء العرب والمسلمون

د. محمود الحاج قاسم محمد ١٨٨

الملخصات ١٩٨

مظاهر التعليل النحوي عند المبرد (٢١٠-٢٨٥هـ)

د. أحمد إسماعيل عبد الكريم
باحث أكاديمي - مصر

للتعليل أثرٌ واضح فى النحو العربى. فهو مظهر من مظاهر الاحتجاج الاستدلالي فى أصول النحو، ومرتكزها الأول والأساس الذى قامت عليه، وهو المعول الرئيس فى تثبيت الأحكام وتقوية الاحتجاج بها؛ إذ معرفة الأحكام بدون أدلتها يستحيل، ومعرفة الأدلة يحتاج إلى التعليل، وقد فرض الواقع اللغوي والدرس النحوي وجود هذه الظاهرة، من واقع نزوع النفس البشرية إلى معرفة الأسباب والمسببات أو العلة وما وراءها، فلابدَّ - إذًا- أنَّ الأمر دفعهم إلى التساؤل ما الذى جعل هذه اللفظة مرفوعة، وفى موقع آخر منصوبة، وهكذا يتغير إعراب الكلمة فى الجملة حسب موقعها، ويظهر العامل أثره فيها «ولذلك فليس غريبًا أن يكون السؤال عن العلة قديمًا، وأن يكون التعليل مرافقًا للحكم النحوي منذ وُجد، وغرض التعليل هو أن يُظهر خضوع الظاهرات لقواعد العلم وأحكامه، ثمَّ إنَّ النحو لم يلبث أن تأثر بعلوم الدين والكلام، فاستمد منها رغبة البحث عن العلة، وأسلوب النظر فيها»[١].

وقد كانت نشأة التعليل النحوي مرافقةً لنشأة النحو متزامنةً معه. فقد ظل هذا المبحث من أعرق الأصول المنهجية التى وطن بها علم العربية، ورسخ بها نظرياته؛ ذلك أنَّ سلامة الأداء اللغوي فى العربية وغيرها لا ينسجم إلا بصحة القاعدة وسلامتها، والقاعدة الصحيحة تستخلص بتوظيف الدليل العلمى والبرهان العقلى، ومن ثمة تلازمت هذه الأشياء، فالقاعدة مرتبطة بالنحو والنحو مرتبط باللغة، واللغة مرتبطة بالفكر، والفكر متصل بالواقع، والواقع يقوم على التقنين والتقعيد؛ لأنَّ أساسه الانتظام، وفى هذه المتواليات يؤكد أحد منظري العلل أنَّ النحو علم قياسي ومسبار لأكثر العلوم، لا يقبل إلا ببراهين وحجج[٢]. وقد شاء للدرس اللغوي العربى أن يُبتنى على أسس منطقية معللة؛ لذلك نجد أن دارس اللغة العربية قد ذهب إلى إيجاد علّة لكل ما يراه من أحكام

وقواعد، فللمرفوع سبب، وللمنصوب علّة، وللمجرور غاية، وللمجزوم هدف»[٣]. وقد عدّ الباحثون (مبدأ العلّة) العمود الفقري الّذي تدور حوله كثيرٌ من أبحاث النّحو الرئيسة والفرعية.

العلّة لغةً واصطلاحًا:

- العلة لغةً:

أما من حيث اللغة، فإنَّها تدل على عدد من المعاني[٤] أسهب فى ذكرها اللغويون، وسنكتفي منها بما ذكروه مما يدخل فى نطاق موضوعنا من أنَّها: « تأتي بمعنى السّبب، فالعلة هي السبب، وعلة الشيء سببه، جاء فى لسان العرب: «هذا علة لهذا أي سبب»[٥]، وقد قيل: «وهذه عِلّتُهُ: سببُهُ»[٦]. وجاء في المصباح المنير: «واعتلّ: إذا تمسك بحجةٍ، ذكرَ معناه الفارابي، وأعلّهُ: جعلهُ ذا عِلّةٍ، ومنهُ اعتلالات الفقهاء واعتلالاتهم»[٧].

- العلّة في الاصطلاح النّحويّ:

ومن المدلول اللغوي استقى النحاة هذا المصطلح، فالتعليل عند الجرّجاني (ت: ٨١٦هـ):»هو ما يتوقف عليه وجود الشّيء ويكون خارجًا مؤثرًا فيه»[٨]. وقيل هو: «تغيير المعلول عما كان عليه»[٩] أو: «هو الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهًا معينًا من التعبير والصياغة»[١٠] أو هو: النّظر في مختلف الأحكام النّحوية وما يرونه من الأسباب الدّاعية لتلك الأحكام، وهو أمر ضروري في كل قياس؛ لذلك كانت العلّة هي الرّكن الرّابع من أركان القياس[١١]؛ لأنّ القياس: «هو حمل غير المنقول على المنقول إذا كان في معناه[١٢]، وعرّفها الدّكتور مازن المبارك بـ «الوصف الّذي يكون مظنّة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم»[١٣]، وعرّفها الدّكتور علي أبو المكارم: «بأنها السبب الّذي تحقق في المقيس عليه فأوجب له حكمًا، وتحقق في المقيس أيضًا فألحق به فأخذ حكمه»[١٤]، وعرّفها الدّكتور محمد الحلواني بأنها: «تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيرًا ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية، ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصّرف»[١٥].

وبيّن الدّكتور تمّام حسّان أنَّ الفرق بين العلّة والسّبب فرق في التأثير، «فالحكم يدور مع العلّة وجودًا وعدمًا، ولكنه لا يدور مع السّبب»[١٦]. فالعلة النحوية إذًا هي السبب الذي أدى إلى الحكم وأوجبه. وبذلك يتضح لنا أن العلة النحوية فرع من أصل وهو القياس، وليس أصلاً قائمًا بذاته ولكن النحاة اهتموا بها اهتمامًا بالغًا وأعقبوا بها الأحكام النحوية تفسيرًا أو تعزيزًا، وأفردوا لها المصنفات والمؤلفات النظرية فعوملت معاملة الأصل، فأصبحت كأنها أصل من أصول النحو العربي، ولا خلاف عليها بين النحاة، بل معمول بها بالإجماع عند العلماء كافة[١٧].

- أقسام العلل النحوية:

قسّم النّحاة العلل وبينوا أنواعها وخصائصها، وفى هذه الجزئية لن نتطرق

إلى تقسيمات النحاة، فأنواع العلل من حيث الإطار الخارجي كثيرة، فمن قال: إنها «واسعة الشعب إلاّ أن المدار المشهور منها على أربعة وعشرين نوعًا»[١٨]، ومنهم من قال علل النّحو على ثلاثة أضرب[١٩]، ومنهم من يرى أن اعتلالات النحويين صنفان[٢٠]، وأمّا الزّجّاجي فقد ذكر أنَّ علل النّحويين على ثلاثة أضرب: «علل تعليمية وعلل قياسية وعلل جدلية نظرية»[٢١].

وقد أحسن الدكتور شعبان العبيدي صنعًا بتقسيمه للعلل النحوية، في دراسته للوسائل التعليلية لمسائل النحو في الكتاب لسيبويه[٢٢]، وجعلها تحت خمسة أصناف هي:

- **العلل الاستعمالية.**
- **العلل التحويلية.**
- **العلل التي تترجح بين الاستعمالية والتحويلية.**
- **العلل القياسية.**
- **العلل الدلالية:**

وفي هذه الورقة سنتطرق إلى أهم العلل التي اعتمد عليها المبرد في دراسة الظواهر النحوية، ومظاهرها في تراثه النحوي:

(أ) العلل الاستعمالية:

يقصد بها التي تعلل الاستعمال من مثل: الثقل والخفة وكثرة الاستعمال والاستغناء.

- علة التخفيف:

تتصل هذه العلة بطبائع العرب في القول؛ إذ كانوا يميلون إلى اختيار الأخف إذا لم يكن ذلك مخلًا بكلامهم[٢٣]. فهم يفضلون ما خفَّ من الكلام ويستحبونه ويستثقلون الثقيل ويتجنبونه اقتصادًا بالجهد المبذول فلذلك «من الممكن أن نربط بين هذه العلة وما يسميه علم اللغة الحديث بقانون الاقتصاد اللغوي، ويعني به أن المتكلم يحاول أنْ يوصل ما في ذهنه من أفكار أو ما في نفسه من إحساسات مع أقل جهد عضلي مبذول، وقد عبر عنه القدماء بالاستخفاف؛ لأنَّ المصطلحات العلمية تختلف باختلاف الأزمنة»[٢٤]. وقد جعل النحاة الخفة أحد المطالب الاستعمالية في اللغة، فعللوا لقلة الأبواب النحوية وكثرتها، على أساس من الخفة والثقل؛ لذا جنحت اللغة إلى الخفة واجتنبت الثقل، ويؤكد ذلك ابن جني حين يفسر رفع الفاعل ونصب المفعول، على أساس من طلب التخفيف قائلاً: «وذلك أنَّ الفعل لا يكون له أكثر من فاعلٍ واحدٍ، وقد يكون له مفعولاتٌ كثيرة، فرُفع الفاعلُ لقلته، ونُصب المفعولُ لكثرته؛ وذلك ليقلّ في كلامهم ما يستثقلون، ويكثر في كلامهم ما يستخِفّون»[٢٥].

وعلة التخفيف من العلل التي كان النحاة يعللون بها بعض الظواهر اللغوية، فيصفون تصرف العرب حيالها بالخفة أو طلب الخفة؛ لأنَّ اللغة تكره الثقل وترغب عنه.

وقد وردت هذه العلة عند المبرد في مواضعَ عدة، نذكر منها الخفة في إظهار الفتحة في الاسم المنقوص في حالة النصب قال: «إنَّ كُلَّ اسمٍ بنيتَهُ من (فِعل) من هذه الأفعال التي هي (فَعَلَ) فبناء الاسم (فاعل)

كما يجري في غيرها، فتقول من غزوت: هذا غازٍ، ومن رميت: هذا رامٍ، ومن خشيت: هذا خاشٍ. أمَّا في موضع النصب فتقول: رأيت قاضيًا وغازيًا لخفة الفتحة، كما كنت تقول في الفعل لن يغزوَ، ولن يرميَ»[٢٦]. وقد يُعدَل من الضمة إلى الكسرة لخفتها في نحو عِتيّ وغِزيّ والأصل عُتِيّ وغُزِيّ؛ لأنهما جمع عاتٍ وغازٍ على وزن (فُعُول)، وقال إن الكسر في هذا أكثر لخفتهِ[٢٧].

وممّا يحذف استخفافًا عندهُ قولهم في جمع (صحراء) صحارٍ، وأصلُهُ صحاري وجوَّز الإثبات؛ لأنَّ الألف إذا وقعت رابعة فيما عدّته خمسة أحرف تثبت في التصغير والتكسير، ومثل هذا الحذف قولهم: لم أُبَلْ، ولم يَكُ، ولا أَدْر إلا أنَّهُ لا يطرد في بابهِ[٢٨].

وكذلك علل المبرد بناء الفعل المضارع على الفتح إذا اتصلت به نونا التوكيد الخفيفة أو الثقيلة. فقد ذكر أنَّ الأفعال – مرفوعة كانت أو منصوبة أو مجزومة– تُبنى مع دخول النون على الفتح [٢٩]. وعلة ذلك عنده خفة الفتحة؛ إذ يقول: «وإنَّما اختاروا الفتحة، لأنها أخفُّ الحركات. وذلك قولك للرجل: هل تضربَنَّ زيدًا؟ واللهِ لتضربَنَّ زيدًا»[٣٠].

وعلل حذف نون الوقاية في (أنَّ وكأنَّ ولكنَّ)؛ إذ الأصل أنَّ هذه النون تلحق الأفعال، ولكنها لحقت الأحرف المشبهة بها حملًا عليها فلحقت (إنَّ وأخواتها)؛ لذا نجد أنَّها غير متصلة بها مرة، وذلك على الأصل ونجدها أخرى متصلة بها حملاً على الشبه بالأفعال، والسر في حذفها من (إنّ وأَنّ وكأنّ ولكنّ) هو ورود التضعيف في هذه الأحرف.

وقد جوَّز سيبويه حذف نون الوقاية مع (إنَّ وكأنّ ولكنّ)[٣١]. وعلل المبرد ذلك بقوله: «... وممّا ذكرنا مما يحذف قولك: إنّني، وكأنني، ولعلّي؛ لأنَّ هذه الحروف مشبهة بالفعل مفتوحة الأواخر. فزدت فيها النون، كما زدتها في الفعل لتسلم حركاتها»[٣٢]. ثم قال فى موضع آخر: «ويجوز فيهنَّ الحذف فتقول: إنِّي، وكأنّي، ولكنّي. وإنما جاز، لأنَّ النون في (إنّ) و(كأنّ) ثقيلة، وهي مع ذلك مُشبّهة بالفعل وليست بأفعال. فحذفت كراهية التضعيف»[٣٣] وسياق كلام المبرد يؤكد أن الحذف ورد فى هذا السياق لغرض التخفيف؛ حيث إن العربية تكره توالى الأمثال، فورود التضعيف فى هذه النونات فى الكلمات الواردة لا يحتمل نونًا أخرى تزيد التضعيف تضعيفًا آخر؛ فلذلك جوّزوا حذفها. ويؤكد ابن يعيش كراهية اللغة التكرار وعدم استساغته فى كلامهم لذلك جوّزوا حذفها[٣٤]. وقد أصَّل لهذه العلة جمهور النحاة[٣٥].

- علة الثقل:

من العلل التي يكثر دورانها في التراث النحوي، ومؤداها أنَّ العرب يستثقلون عبارة أو حرفًا أو حركة وأكثر ما يكون ذلك فيما كثر دورانه في كلامهم فيفرون منه إلى ما هو أخف عليهم[٣٦]. فالقصد من هذه العلة كالقصد من علة التخفيف؛ لأنَّ مؤداهما واحد وهو طلب الخفة في الكلام؛ إذ ترى

الدكتورة خديجة الحديثي أنّ «هذه العلة هي من حيث النتيجة عين علة التخفيف أو الاستخفاف»[٣٧]

ويقابل علّة الاستخفاف علّة الاستثقال، فقد ذكر لجمع الأجناس على (فِعْلة) ثلاثة أوجه، نكتفي منها بالحديث عن الوجه الذي يعنينا. ففى الوجه الثالث يقال: فِعِلات باتباع الكسرة الكسرة، ويجوز فِعَلات بإبدال الفتحة من الكسرة، ويجوز فِعْلات بالتسكين، كما يجوز في إبل: إبْل، وفي فَخِذ: فخْذ وذلك لاستثقال الكسرة[٣٨].

ويظهر هذا التعليل عند المبرد فى حديثه عن ثقل حرف العلة حين تحركه أو تحرك ما قبله حيث تُستثقل حركة الياء والواو إذا تحركت وتحرك ما قبلها، فأما إذا سكن ما قبلها فإنها لا تستثقل؛ لأنَّ السكون يقع قبلها كالاستراحة، فيُنطق بها متحركة بعد أن أُستريح دونها، فسُهل النطق بها لذلك. ففي حديثه عن جمع «مصطفى» قال: «وكان الأصل على مصطفيون، وقبل أن تنقلب: مصطفوون، ولكنها لما صارت ألفًا، لم يجز أن ترد إلى ضمة ولا إلى كسرة لعلتين؛ إحداهما: استثقال الضمة والكسرة في الموضع الذي تنقلب الواو والياء فيه ألفين للفتحة قبلهما، والثانية: أنه لا نظير له فيخرج عن حد الأسماء والأفعال. فإن كان في موضع فتح ثبت؛ لأن الفتحة أخف، ولأن له نظيرًا في الأسماء والأفعال[٣٩].

ثم يفسر ثبوت الفتحة فى موضعها دون العدول عنها لأى حركة أخرى، فيقول: «وقولنا: الفتحة أخف. قد بان لك أمرها. تقول: هذا زيد، ومررت بزيد، فلا تعوض عن التنوين؛ لأن قبله كسرة أو ضمة. وتقول: رأيت زيدًا، فتبدل منه ألفًا من أجل الفتحة. وتقول: رأيت قاضيًا، وتسكن الياء في الخفض والرفع، في الوقف والوصل، ثم تذهب؛ لالتقاء الساكنين، وهو التنوين الذي يلحقها وهن ساكنة[٤٠].

وعلل المبرد حذف حرف العلة فى صيغة (فَعَل) مُعتَل الآخر بالواو أو الياء هروبًا من الثقل، واستدل على ذلك بقولهم (يد) و (دم)؛ لأنَّ لامهما ياء، والأصل عندهم (يَدْيٌ) والمحذوف ياء يدلّ على ذلك قولهم يديت إليه يدًا، وفي الجمع أيدي وكذلك (دميت). ومثله ما كان منتهيًا بحرف الخفاء وهو الهاء ومثاله (شفة) و(سنة)؛ لأنك تقول شافهته وسُنيهه، ومن قال في تصغير (سنة) (سُنيّة) فقد جعل لامه واوًا[٤١].

يقول سيبويه : «وقولهم ليس أحد أي ليس هنا أحد، فكل ذلك حُذِف تخفيفًا واستغناءً بعلم المخاطَب بما يعني»[٤٢].

وهكذا نجد كثيرًا من الأسباب الظاهرة للحذف غرضُها التخفيف، فكثرة الاستعمال تستلزم التخفيف والهروب من الثقل. وهذا التعليل كثير عند النحاة، وهو أكثر الأسباب التي يفسرون بها الظواهر النحوية[٤٣].

- علّة كثرة الاستعمال:

من العلل التي يستدلّ بها في الغالب لبيان بضعة أحكام منها الحذف[٤٤]. ولكثرة الاستعمال أثر في التغيير[٤٥]. وقد ورد

التعليل بها عند المبرد في مواضع شتى، ومن ذلك تعليله لـ «انتصاب المصادر على إضمار الفعل المتروك إظهاره»؛ إذ يقول: «ومن ذلك: «سقيًا لزيد»، لأنَّ الدعاء كالأمر والنهي وإنما أردت: «سقى الله زيدًا سقيًا» فإن قلت ذلك لم تحتج إلى قولك: «لزيد» وإن قلت: «سقيًا». قلت من بعده: «لفلان»، لتبيّن ما تعني، وإنْ عُلِمَ مَنْ تعني. فإن شئت أن تحذفهُ حذفتهُ»[٤٦]. وقال في «علة حذف العامل في النداء»: «اعلم أنَّك إذا دعوت مضافًا نصبته، وانتصابه على إضمار الفعل المتروك إظهاره، وذلك قولك: «يا عبدَ الله»؛ لأنَّ (يا) بدل من قولك: «أدعو عبدَ الله»، وأريدُ عبدَ الله» لأنك تخبر أنَّك تفعل، ولكن بها وقع أنَّك قد أوقعت فعلًا، فإذا قلت: «يا عبد الله»، فقد وقع دعاؤك بـ(عبد الله)، فانتصب على أنه مفعول تعدى إليه فعلك»[٤٧].

- علّة الاستغناء:

نص العلماء على هذه العلة من لدن سيبويه فقد جاء في الكتاب: «لأن من كلامهم الاستغناء بالشيء عن الشيء[٤٨]. قال: «وربما استغنوا بمفْعلة عن غيرها[٤٩]. وقد علل النحويون بهذه العلّة كثيرًا من ظواهر العربية قال سيبويه: «واعلم أنَّ العرب قد تستغني بالشيء عن الشيء حتى يصير المستغنى عنه مسقطًا من كلامهم ألبتة»[٥٠] يُفهم من هذا اللفظ -أي الاستغناء- أنَّ هناك مستغنى به، ومستغنى عنه، وأنَّ هذا الذي استغنى به عنه، فهو مُعطَى استبدالي يمس الصيغة، كما يمس التركيب، ونظرًا لأهميته في التعليل والتفسير خصص له ابن جنى بابًا في كتابه الخصائص فقال: «باب الاستغناء بالشيء عن الشيء[٥١]، ومثَّل لهذه العلة الإمام اللغوي أبي عبد الله محمد الطيب الفاسي بـ «حذف كل من المبتدأ والخبر فيما يجب حذفه فيه، استغناء عنه بما قام مقامه، كالاستغناء عن الخبر بمرفوع الصفة»[٥٢].

ويظهر استخدام النحاة واللغويين لهذه العلة في مواضع عدة لبعض الظواهر اللغوية، فعلّلوا كثيرًا من ظواهر العربية بعلة الاستغناء[٥٣]؛ حيث جعلوا من هذه العلة أداةً لتسويغ حذف بعض الوحدات أو استبدال وحدات أخرى بها، وقد عُني المبرِّد بهذه العلة في عدّة مسائل، منها قولهُ: «وأمَّا ما كان من المعتل متحركًا، نحو: باب ودار وقاع وتاج - فإنَّ أدنى العدد في ذلك أن تقول فيه: أفعال نحو: باب وأبواب وتاج وأتواج، وجار وأجوار وقاع وأقواع. فأمَّا دار فإنَّهم استغنوا بقولهم: أُدَوُر عن أن يقولوا أفعال لأنّها لأدنى العدد والمؤنث يقع على هذا الوزن في الجمع، ألا تراهم قالوا: ذراع وأذْرُع، وكُراع وأكرُع، وشِمال وأشْمُل، ولِسان وألسُن ومن ذكّر اللسان قال: ألْسِنَة ومن أنّثها قال: ألسُن وكذلك نار وأنوُر»[٥٤]. واستدل بما قال به الشاعر:

فلمّا فقدتُ الصوتَ منهم وأُطفِئتْ

مصابيح شُبَّتْ بالعِشاء وأنــوُرُ[٥٥]

ومن المسائل الأخرى جمع (فُعال) في أدنى العدد كجمع (فَعِل)، وكذلك كُلُّ ما كان

على أربعة أحرف وثالثهُ حرف لين تقول: غراب وأغربة، وذُباب وأذِبّة، فإذا أردت الكثير قلت: غِربان وعِقبان، فأمّا (غلام) فيستغنى أن يُقال فيه: أغلِمة بقولهم: غِلْمَة[٥٦]. هذا فضلًا عن مسائل أخرى تناولها المبرِّد في هذا الصدد[٥٧].

(ب) العلل التحويلية:

هي أوجه التعليل التي تنطلق من فكرة الأصل، فيتم التعليل بها بافتراض خطوات لغوية تحويلية. منها: التمكن، والأصل، والعوض، والقوة.

- علة التمكّن أو التصرّف:

هي علة لغوية؛ لأنها تتم من داخل اللغة وفق نظامها ولا تخرج عن ذلك، ومفادها عند سيبويه هو أنَّ هناك بعض الأشياء تفوق غيرها في التصرف أو تمتاز عليها بمزية، والسبب هو تمكنها أو تصرفها، وهي علة من أُوَلِ العلل التي تلقانا في كتاب سيبويه؛ إذ يقول في «باب مجاري أواخر الكلم من العربية»: «وليس في الأسماء جزم لتمكنها وللحاق التنوين فإذا ذهب التنوين لم يجمعوا على الاسم ذهابه وذهاب الحركة»[٥٨]. ويشير أيضًا في موضع آخر إلى: «أنَّ بعض الكلام أثقل من بعض، فالأفعال أثقل من الأسماء؛ لأنَّ الأسماء هي الأولى، وهي أشدُّ تمكنًا، فمن ثم لم يلحقها الجزم والسكون، وإنَّما هي من الأسماء»[٥٩].

وهي من العلل التي وقف المبرد عندها؛ إذ يقول: «فإنما قدّمت على حدَّ قولك: «ما زيد منطلق»، ولو أردت التقديم على قولك: «ما زيد منطلقًا»، لم يجز، كما لا يجوز: «إن منطلق زيدًا»، وهذا قول مُغنٍ في جميع العربية: كل ما كان متصرفًا عمل في المقدّم والمؤخّر، وإنْ لم يكن متصرفًا لم يفارق موضعه، لأنَّهُ مُدخل على غيره»[٦٠]، وقال أيضًا: «فأمَّا التقديم والتأخير، نحو: «إن منطلق زيدًا» – فلا يجوز؛ لأنها حرف جامد، لا تقول فيه: فَعَلَ، ولا فاعل، كما كنت تقول في (كان): يكون، وهو: كائن. وغير هذا من الأمثلة. ولكن إنْ كان الذي يليها ظرفًا فكان خبرًا أو غير خبرٍ جاز؛ وذلك: «إنَّ في الدار زيدًا»، و«إنَّ في الدار زيدًا قائم»[٦١].

- علّة الأصل:

هى علة لغوية، تتم أيضًا من داخل بنية اللغة وفق نظامها، ومفادها عند النحاة، أن لكل باب نحوي خصائصه، التى يمتاز بها عن غيره، فيذكر ابن السّرّاج أنَّ أصل الإعراب للأسماء وأصل البناء للأفعال والحروف، وأنَّ البناء الذي حصل في الأسماء إنما هو لمشابهة الحروف معللًا ذلك بقوله: «واعلم أنَّ الإعراب عندهم، إنَّما حقه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف، وأن السكون والبناء حقهما أن يكونا لكل فعل أو حرف، وأنَّ البناء الذي وقع في الأسماء عارض فيها لعلة، وأنَّ الإعراب الذي دخل على الأفعال المستقبلة إنما دخل فيها لعلة، فالعلة التي بُنيت لها الأسماء هي وقوعها موقع الحروف ومضارعتها لها»[٦٢].

وقال السيوطى: «وعلة «أصل» ك: «استحوذ» و«يؤكرم» وصرف ما لا ينصرف[٦٣]، وهذه

العلة من العلل التى اعتمدَهَا العلماء كثيرًا في احتجاجاتهم وتعليقاتهم النحوية ومنهم المبرِّد؛ إذ كثيرًا ما يتعرض لذكر علة «الأصل» في تعليقاته على المسائل النحوية من ذلك أنَّ: الأصل في الأسماء التنكير: «لأنَّ الاسمَ المُنكَّرَ هو الواقع على كلِّ شيء من أُمَّتِهِ، لا يخص واحدًا دون سائره، وذلك نحو رجل وفرس وحائط وأرض، وكل ما كان داخلاً بالبنية في اسم صاحبه فغير مُمَيَّز منه، إذا كان الاسم قد جمعهما»[٦٤]. وجعل النكرة هاهنا هي الأصل «لأنها لا تحتاج في دلالتها على المعنى الذي وضعت له إلى قرينة بخلاف المعرفة فإنَّها تحتاج إلى القرينة وما يحتاج إلى شيء فرع عما لا يحتاج إليه»[٦٥].

الأصل في الأسماء أن تنصرف «فالتنوين في الأصل للأسماء كلها علامة فاصلة بينها وبين غيرها، وأنَّه ليس للسائل أن يسأل: لِمَ انصرف الاسم؟ فإنَّما المسألة عما لم ينصرف، ما المانع من الصرف؟ وما الذي أزالَهُ من منهاج ما هو اسم مثلُهُ؟، إذا كانا في الاسمية سواء»[٦٦]. وقوله لا ينصرف بأنَّهُ لا يدخلُهُ خفض ولا تنوين.

وقد جعل العلماء الخصائص المتأصلة فى كل باب نحوي هى الأساس المسيطر على هذا الباب. فالأدوات المختصة بعمل محدد فى الدرس النحوي لا تحتاج إلى تقدير عامل معها يقوم بوظيفة نحوية، فقد ذكر النحاة أنَّ ثمة أدوات غير مختصة، وقد اختلف النحاة فى إعمالها، فذهب البصريون إلى أن الحرف لايعمل إلا إذا اختصّ بقبيل، ومن ثم لا ينهض غير المختص بعمل؛ ولذا تأولوا بتقدير عامل مضمر، معتبرين العامل الحقيقي عندهم هو (أنْ) مضمرة بعدها. وأدوات النصب هي: لام التعليل ولام الجحود وفاء السببية وواو المعية وأو وحتى[٦٧]. وعلل المبرد لإضمار (أنْ) فى هذه المواضع بقوله: «وذلك لأنَّ اللام من عوامل الأسماء وعوامل الأسماء لا تعمل في الأفعال... فإذا أضمرت (أنْ) نصبتَ بها الفعل ودخلت عليه اللام لأن (أنْ) والفعل اسم واحد، كما أنَّها والفعل مصدر فالمعنى: جئتُ لأنْ أكرمك؛ أي: جئت لأكرمك، كقولك: جئتُ لزيدٍ. فإن قلت: ماكنت لأضربك - فمعناه: ماكنتُ لهذا الفعل»[٦٨] ويفهم من كلام المبرد أنَّ اللام من حروف الجر، وعوامل الأسماء لاتعمل في الأفعال ولذلك اضمرت (أنْ).

كما أنَّ الأصل في حروف الجر أن لا تعمل مع الحذف إلا بعوض، والمبرِّد لا يُجَوِّز قول بعض العرب: اللهِ لأفعلنَّ، يريد الواو فيحذفها وينعتهُ بأنَّهُ ليس جيدًا في القياس ولا معروفًا في اللغة ولا جائزًا عند كثير من النحويين، فحرف الجر لا يحذف عندهُ إلا بعوض[٦٩]. وهناك مسائل كثيرة تبيّن تمسك المبرِّد بهذا الأصل النحوي في تعليقاته على المسائل النحوية المختلفة[٧٠]. وهكذا الحال مع بقية الأدوات المذكورة آنفًا حيث يؤكد ذلك ابن الوراق؛ إذ يقول: «وأما (حتى والفاء والواو) فالدلالة قد دلت على (أنْ) مضمرة بعدها وذلك (أنّ) حتى قد ثبت حكمها أن تخفض الأسماء ولايجوز لعامل الاسم

أن يعمل في الفعل، فلما وجدنا الفعل بعد (حتى) منصوبًا وقد استقّر الخفض لها، وأمكن أن تُجعَلَ في هذا الموضع على بابها بأن تُقدّر بعدها (أنْ)؛ لأن (أنْ) والفعل بمنزلة المصدر، فتصير (حتى) في المعنى خافضةً لـ(أنْ) وما تعلّق بها، وجب ان تقدّر (أن) بعدها، لئلا يُخرجها عن أصلها، وعن أحكام العوامل»[٧١].

- علة العوض:

هي علة من العلل التي ذكرها الدينوري الجليس[٧٢]، والتي تطرد على كلام العرب وشرحها التاج بن مكتوم[٧٣] بقوله: «وعلة تعويض مثل تعويضهم الميم في (اللهمَّ) من حرف النداء»[٧٤]. ومن أمثلتها عند المبرد تعليله فيما أورد من (اتصال الميم المشددّة بلفظ الجلالة) عند النداء؛ إذ يقول: «وزعم أن مِثْله (اللهم) إنما الميم المشددّة في آخره عوضٌ عن (يا) التي للتنبيه، والهاء مضمومة لأنه نداء»[٧٥]، ومنها ما ذكره في مواضع متفرقة من تراثِهِ النحوي، من ذلك تصغير سفرجل: سفيرج وفي الجمع: سفاريج فتُجعل هذه الياء عوضًا ممّا حُذف ودليلًا على أنّهُ حُذف من الاسم شيء[٧٦]. ومنه ما كان على (فَعْلَةَ) من الأسماء فإذا جُمعَ بالألف والتاء حرك أوسطه لتكون الحركة عوضًا من الهاء المحذوفة وتكون فرقًا بين الاسم والنعت، وذلك قولك في طلحة: طَلَحات، وفي جفنة: جفنات، وفي صَحْفة: صَحفات، وكذلك جميع هذا الباب، قال الشاعر: [الطويل]

لنا الجَفَناتُ الغرُّ يَلْمَعنَ في الضحى

وأسيافنا يَقْطُرْنَ من نجدةٍ دمَا[٧٧]

وقال الآخر: [الخفيف]

نضرَ اللهُ أعظمًا دَفنوها

بسجستانَ طَلْحَةَ الطَّلَحاتِ[٧٨]

ومن أمثلة ما علل له بالعوض ما ذكره في «باب ما كان فاؤه واوًا من الثلاثة» قائلاً: «اعلم أنَّ هذه الواو إذا كان الفعل على يَفْعِل سقطت في المضارع. وذلك قولك: وَعَدَ يَعِدُ، ووَجَدَ يَجِدُ، ووَسَمَ يَسِمُ. وسقوطها؛ لأنَّها وقعت موقعًا تمتنع فيه الواوات. وذلك أنها بين ياء وكسرة وجعلت حروف المضارع الأخر توابع للياء؛ لئلاّ يختلف الباب ولأنه يلزم الحروف ما لزم حرفا منها؛ إذ كان مجازها واحدًا؛ لأنَّه إذا اعتل الفعل اعتل المصدر إذا كان فيه مثل ما يكون في الفعل. فإن كان المصدر من هذا الفعل على مثال فَعْلٍ ثبتت واوه؛ لأنه لا علة فيها، وذلك قولك: وعدته وعدًا، ووصلته وصلاً. وإن بُني المصدر على فِعْلَة لزمه حذف الواو؛ وكان ذلك للكسرة في الواو، وأنه مصدر فِعْل معتل محذوف. وذلك قولك: وعدته عدةً، ووزنته زنة. وكان الأصل وعدة، ووزنة، ولكنك ألقيت حركة الواو على العين؛ لأن العين كانت ساكنة، ولا يبتدأ بحرف ساكن. والهاء لازمة لهذا المصدر؛ لأنها عوض مما حذف؛ ألا ترى أنك تقول: أكرمته إكراما، وأحسنت إحسانا. فإن اعتلّ المصدر لحقته الهاء عوضا لما ذهب منه. وذلك قولك: أردت إرادةً، وأقمت إقامةً[٧٩]. وكذلك قاضٍ

فاعلم. لو سميت به امرأة لانصرف في الرفع والخفض؛ لأن التنوين يدخل عوضًا مما حذف منه.

- علة القوة:

هذه العلة توجب أصلًا وفرعًا، وقد توجب القوة كسر القياس كما هو الحال مع «ما» فيعلل المبرد لقوة عمل «ليس» على «ما الحجازية» وما يساويها من الحروف التى تعمل عملها، فيقول: «وما الحجازية بمنزلة إنَّ في العمل وإن اختلف عملاهما. واستواؤهما في أنهما حرفان ليسا بفعل. تقول: ما القوم فيها إلا زيد؛ لأن فيها مستقر، وتقديره: ليس القوم فيها. إلا أن ليس يجوز أن تنصب بها ما بعد إلا لأنها فعل، فتقدم خبرها وتؤخره. ولو قلت: ما إلا زيدًا فيها أحد لم يجز؛ لأن ما ليست بفعل. وتقول: ليس إلا زيدًا فيها أحد؛ لأن ليس فعل»[٨٠]. ويؤكد ذلك التعليل ما قال به ابن الحاجب: وذلك لأنّهم يزعمون أنَّ كل حرفٍ لا اختصاص له بواحد من الأسماء والأفعال لا عمل له فى أحدهما و«ما» و«لا» كذلك»[٨١]. وكذا ترجيحه عمل الفعل على الحرف وتقول: «ما علمت أن أحدًا يقول ذاك إلا زيدًا؛ لأن المعنى: ما علمت إلا أن أحدًا إلا زيدًا يقول ذاك. فـ «زيد» بدل من أحد الذي عملت فيه إن، ولو جعلت إلا تلي أن لم يصلح؛ لأن الحروف لا تقوى قوة الأفعال»[٨٢].

(جـ) العلل التى تترجح بين الاستعمالية والتحويلية: وهي: الحذف، وطول الكلام.

- الحذف:

تأتى أهمية الحذف فى اللغة؛ لأنَّه أحد المطالب الاستعمالية، فقد يعرض لبناء الجملة أنْ يُحذف منها أحد العناصر المكونة لهذا البناء، وذلك لا يتم إلا إذا كان الباقى فى بناء الجملة بعد حذفها مغنيًا فى الدلالة، كافيًا فى أداء المعنى، وقد يُحذف أحد العناصر؛ لأنَّ هناك قرائن معنوية، أو مقالية تشير إليه[٨٣].

وقد أجاز النحاة حذف الفعل من الأسماء والصفات التي أُجريت مجرى المصادر في الدعاء نحو: تربًا وجندلاً، أو ما أشبهها، فقد حذفت أفعالها لأنَّها جُعلت بدلًا من اللفظ بالفعل بها[٨٤]. وعلل المبرد ذلك بقوله: «ولكنها أسماءٌ وُضِعت للفعل تدل عليه، فأُجريت مجراه ما كانت في مواضعها، ولايجوز فيها التقديم والتأخير لأنها لاتتصرف تصرّف الفعل وذلك قولك: صهْ ومَهْ، بمعنى: اسكت، واكفف، فليس بمتعدٍ، ومنها ما يتعدى وهو قولك: «عليك زيدًا»، و«دونك زيدًا»، إذا أغريتهُ... فأما قوله تعالى: ﴿... كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ... ﴾ [النساء: ٢٤] فلم ينتصب (كتاب) بقوله: (عليكم)، ولكن لما قال تعالى: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [النساء: ٢٣] اعْلَم أنَّ هذا مكتوب عليهم، فنصب (كتاب الله) للمصدر، لأنَّ هذا يدل من اللفظ بالفعل؛ إذ كان الأوَّل في معنى: كتب الله عليكم، وكُتِبَ عليكم»[٨٥] ويُفهم من كلام المبرد أنَّ هذه الأسماء التي وُضعت للفعل قد دلّت عليه فاستغني بها عن اللفظ بالفعل؛ وذلك لأنَّ قوة القرينة مسوغٌ لجواز الحذف؛ حيث يميل المتكلم إلى حذف

عناصر مكررة، وحذف ما يمكن فهمه من السياق.

- علة طول الكلام:

وهي علة تؤدي إلى اختيار العرب ما هو أخف في الكلام ليتناسب مع ذلك الطول؛ حيث إنَّ «التعليل بطول الكلام يعني أنَّ الناطق يخفف الجهد فيستخدم أسلوبًا ما من الأساليب أو يفضل حركة تكون أخفّ من سائر حركات الإعراب كحركة النصب»[٨٦]. فالمنادى المضاف طال بالمضاف إليه، والشبيه بالمضاف طال بما بعده، والنكرة غير المقصودة طالت بالتنوين فاختارت العرب لهذه الأقسام من المنادى أخفّ الحركات وهي الفتحة تناسبًا مع طول الكلام، ومن أمثلتها تعليل المبرد لـ(حذف عامل المفعول به في التحذير بـ(إيَّا) أو التكرير أو العطف)؛ إذ يقول: «وقد يحذف الفعل في التكرير أو العطف وذلك قولك: رأسك والحائط» فإنَّه حذف الفعل للإطالة والتكرير، ودلّ على الفعل المحذوف بما يشاهد من الحال»[٨٧].

وكذا مثَّل المبرد لهذه العلة بقوله: فأما قوله تعالى: ﴿وَٱلشَّمۡسِ وَضُحَىٰهَا﴾ [الشمس: ١]، والشمس وضحاها «فإنما وقع القسم على قوله: «قد أفلح من زكاها» وحذفت اللام لطول القصة؛ لأن الكلام إذا طال كان الحذف أجمل. ألا ترى أن النحويين لا يقولون: قام هند، وذهب جاريتك، ويجيزون: حضر القاضي اليوم امرأةٌ يا فتى، فيجيزون الحذف مع طول الكلام؛ لأنهم يرون ما زاد عوضًا مما حذف[٨٨].

(د) العلل القياسية:

يُعدُّ القياس الركيزة التى يقوم عليها صرح النحو، قال السيوطى: «وهو معظم أدلة النحو والمعوَّلُ فى غالب مسائله عليه، كما قيل: «إنَّما النحو قياس يُتَّبعُ»[٨٩]، ويقصد بالعلل القياسية؛ أي التي كان يعلل بها النحاة بملاحظة المشابهة وهي: الشبه، والحمل والتوهم والمجاورة والاستئناس.

- علّة الشبه:

هو «أن يُحمل الفرع على الأصل بضرب من الشبه غير العلّة الّتي علق عليها الحكم في الأصل، وذلك مثل أن يدل على إعراب الفعل المضارع، بأنه يتخصص بعد شياعه، كما أن الاسم يتخصص بعد شياعه، فكان معربًا كالاسم أو بأنّه دخل عليه لام الابتداء كالاسم أو بأنّه على حركة الاسم أو سكونه، وليس شيء من هذه العلل هي الّتي وجب لها الإعراب في الأصل إنّما هو إزالة اللبس»[٩٠]. التعليل بالمشابهة تزخر به كتب النحاة، متقدمين ومتأخرين، وهي علة لغوية تكاد تكون رأس الأمر فى مرتكزات التعليل وصوره؛ لأنه إذا وجد الشبه بين المقيس والمقيس عليه فقد وضحت القاعدة؛ إذ المشابهة علة عند النحاة تلحق الشيء بشبيهه في الحكم، وهذه حقيقة أكدها سيبويه قائلاً: «ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإنْ لم يكن مثله في جميع الأشياء»[٩١]، وهي علة تقوم على إكساب المتشابهين حكمًا واحدًا[٩٢].

ومن أمثلتها تعليل (بناء المنادى المفرد المعرفة)؛ إذ يقول: «فإن كان المنادى واحدًا مفردًا معرفة - بُني على الضم- ولم يلحقه تنوين، وإنما فُعل ذلك به لخروجه عن الباب، ومضارعته مالا يكون معربًا، وذلك أنك قلت: «يا زيد»، و«يا عمرو»، فقد أخرجته من بابه؛ لأنَّ حدّ الأسماء الظاهرة أن تخبر بها واحدًا عن واحد غائب، والمخبر عنه غيرها فتقول: «قال زيد» فـ(زيد) غيرك وغير المخاطب، ولا تقول «قال زيد» وأنت تعنيه، أعني المخاطب. فلما قلت «يا زيد» خاطبته بهذا الاسم، فأدخلته في باب ما لا يكون إلا مبنيًا، نحو: أنت، وإياك. والتاء في (قمتُ) والكاف في (ضربتك)، ومررتُ بك، فلما أُخرج من باب المعرفة، وأُدخل في باب المبنية -لزمه مثل حكمها، وبنيتهُ على الضم، لتُخالف به جهة ما كان عليه مُعربًا، لأنه دخل في باب الغايات»[٩٣].

ومن ذلك تعليله أيضًا لـ(عدم بناء الماضي على السكون)؛ إذ قال: «وكان حق كل مبني أن يُسكَّنَ آخره، فُحرِّك آخره، لمضارعته المعربة، وذلك أنهُ يُنعت به كما يُنعت بها، تقول: «جاء رجل ضربنا»، كما تقول: «هذا رجل يضربنا». وضاربنا، وتقع مواقع المضارعة في الجزاء في قولك: «إنْ فعلتَ فعلتُ»، فالمعنى: «إنْ تفعلْ افعلْ...»[٩٤].

وعلل المبرد بناء الفعل المضارع على الفتح إذا اتصلت به نونا التوكيد الخفيفة أو الثقيلة، وذكر المبرد أنَّ الأفعال -مرفوعة كانت أو منصوبة أو مجزومة- تُبنى مع دخول النون على الفتح[٩٥]. وقد علل ذلك بقوله: «وذلك أنها والنون كشيء واحد، فبُنيت مع النون بناء خمسة عشَر»[٩٦]. وبهذا يأخذ المتشابهان الحكم النحوي نفسه.

- علة الحمل على المعنى:

يعتمد التعليل بها على المفهوم العام للكلام؛ أي على معناه الذي يفهم من خلال السياق الوارد فيه. فقد يُحمل الكلام على معنى ما في غيره، يقول ابن جني: «هو حمل اللفظ على معقود المعنى»[٩٧]. فلذلك تتضافر القرائن في توجيه المعنى، ولا يتوقف المعنى على الكلمة المكتوبة وإنما يتعداها إلى الكلمة المنطوقة وملابساتها، ولم يغفل المبرِّد عن هذا، فقد وجّه كثيرًا من مسائِلِهِ هذا التوجيه فحملها على المعنى، ومن أمثلة تعليلاته بهذه العلة، ما جاء في قوله تعالى: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ ﴾ [يونس: ٤٢]، لأنَّ (مَن) وإن كان موحَّد اللفظ فإنَّ معناهُ الجمعُ[٩٨]. ومثلُهُ قوله تعالى: ﴿ فَمَا مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَٰجِزِينَ ﴾ [الحاقة: ٤٧]، فمعنى (أحد) الجمع وإن كان مفرد اللفظ. وساق المبرِّد شاهدين آخرين من القرآن الكريم لتوجيه تذكير العدد ثلاث في قول عمر بن أبي ربيعة:

فكان مِجَنِّي دون مَنْ كنتُ أتَّقي
ثلاثَ شُخُوصٍ كاعِبانِ ومُعصِرُ[٩٩]

فالعدد (ثلاث) ورد بصيغة التذكير؛ لأن المعنى واقع على امرأة، وجعل الشخص بدلًا من امرأة إذ كان يقصدها بدلالة قوله: كاعبان ومعصر، كما وقع المعنى على (حسنات) في قوله تعالى:

﴿ مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ [الأنعام: ١٦٠]، فبالحمل على المعنى ذكَّر العدد (عشر)، كما أُنِّثَ العدد (اثنتا عشرة) في قوله تعالى: ﴿فَٱنۢبَجَسَتْ مِنْهُ ٱثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا ﴾ [الأعراف: ١٦٠]، لوقوعِهِ على معنى جماعات وليس على الأسباط[١٠٠]. وهناك توجيهات أخرى غير ما ذكرناهُ[١٠١].

وتلحظ الدراسة أن علة الحمل على المعنى تحظى بنصيب كبير فى توجيهات المبرد النحوية التى تتعدد فيها أقوال النحاة والمفسرين، وله فى ذلك قوله: «ما يحمل على المعنى وحمله على اللفظ أجود»[١٠٢]،

- علة القرب أو المجاورة:

القرب أو المجاورة عند سيبويه والبصريين علة تجعل الشيء يجري على شيء آخر لمجاورته إياه حتى وإنْ كان ذلك خارجًا على القياس «ومما يدل على رعايتهم جانب القرب والمجاورة أنهم قالوا: جحر ضب خرب، فاتبعوا الأوصاف إعراب ما قبلها وإن لم يكن المعنى عليه، ألا ترى أنَّ الضَّبَّ لا يُوصف بالخراب، وإنما هي من صفات الجحر.

وقد ترجح هذه العلة عمل عامل دون غيره لقرب جواره للمعمول، مثال ذلك أنَّ سيبويه والبصريين يعملون الفعل الثاني من الفعلين المتنازعين؛ لقرب جواره للاسم، يقول سيبويه: «هذا باب الفاعلين والمفعولين اللذين كل واحد منهما يفعل بفاعله مثل الذي يفعل به وما كان نحو ذلك وهو قولك: ضربت وضربني زيد وضربني وضربت زيدًا، تحمل الاسم على الفعل الذي يليه ... وإنَّما كان الذي يليه أولى لقرب جواره وأنَّه لا ينقض معنى وأنَّ المخاطب قد عرف أن الأول قد وقع بزيد، كما كان خشنت بصدره وصدر زيد، وجه الكلام، حيث كان الجر في الأول، وكانت الباءُ أقربَ إلى الاسم من الفعل، ولا تنقص معنى، سووا بينهما في الجر كما يستويان في النصب[١٠٣].

وقد عللوا بهذه العلة فى الدرس النحوي، على القرب والمجاورة، حتى شاع بين النحاة قولهم: «جُحْر ضبٍ خربٍ»، وكذا ضمهم لام (لله) في (الحمد لله)[١٠٤] لمجاورتها الدال[١٠٥].

ومثال ذلك تعليل المبرد لـ(علة إعمال الثاني من المتنازعين)؛ إذ قال: «وإنما اختاروا إعمال الآخر لأنه أقرب من الأول. ألا ترى أن الوجه أنْ تقول: «خَشَّنْتُ بصدرِك، وصدرِ زيدٍ»، فتُعمل الباء لأنها أقرب»[١٠٦]، ثم قال: «وقد حملهم قرب العامل على أن قال بعضهم: هذا جحر ضب خرب، وإنما الصفة للجحر. فكيف بما يصح معناه؟ ولو أعملت الأول كان جائزًا حسنًا[١٠٧].

(هـ) العلل الدلالية:

يقصد بها التي يعلل بها النحاة بالرجوع إلى المعنى؛ حيث يُعَد المعنى هو الهدف الأساس فى دراسة أى لغة؛ ولذا عُنى اللغويون بدراسة المعنى، وجعلوا له علمًا خاصًا بذاته يُعرف عند العلماء بأنَّه «علم دارسة المعنى»[١٠٨]. أطلقوا عليه علم الدلالة (Semantics).

وتقسيم المعنى في علم الدلالة يخضع لمبدأ عام ملخصه أن القيمة الدلالية للوحدة المعجمية لا يمكن عدُّها دلالة قارة، إنما يخضع تحديد تلك القيمة لمجموع استعمالات هذه الصيغة في السياقات المختلفة، ولقد قسَّم العلماء الدلالات اعتمادًا على معايير أخرى ترتكز على الإدراك لطبيعة العلاقة بين قطبي الفعل الدلالي، وهو لا يخرج عن ثلاث: اعتبار العرف أو اعتبار الطبيعة أو اعتبار العقل، وعلى ذلك فالدلالة إما عرفية أو طبيعية أو عقلية. وأخضع علماء الدلالة تصنيف الدلالات بناء على أداء السياق للمعنى، «فالكلام إما أن يساق ليدل على تمام معناه، وإما أن يساق ليدل على بعض معناه، وإما أن يساق ليدل على معنى آخر، خارج عن معناه إلا أنه لازم له عقلًا أو عرفًا»[١٠٩]، وتدور معظم العلل الدلالية حول قضية أمن اللبس، أو الخوف منه، ومن هذه العلل التى تندرج تحتها بالإضافة إلى أمن اللبس وخوفه: الرجوع إلى المعنى، والفرق، وعلم المخاطب، والإبهام، والتوكيد.

- علّة أمن اللبس:

هي من أهم العلل في اللغة إن لم تكن أهمَها على الإطلاق؛ إذ إنَّ دفع الالتباس من العلل الوجيهة في أصول النحو[١١٠]. ومقصد اللغة هو توصيل الرسالة الإعلامية إلى المتلقى دون لبس أو غموض. ففى ضوء تضافر القرائن اللغوية، لا يجوِّز النحاة الترخص فى الترتيب فى بنية الجملة إذا لم تتبين العلامة الإعرابية أو عند غياب القرائن الأخرى، وهناك قاعدة فى أصول اللغة وضعها ابن مالك فى خلاصته النحوية مفادها أن اللبس محذور:

وإنْ بشكل خيف لبس يجتنب[١١١]

ويُعرَّفُ اللبس بأنه: «احتمال اللفظ لمعنيين أو أكثر مع تبادر غير المقصود منهما إلى ذهن السامع»[١١٢]. وهي من علل القياس التي أولاها المبرِّد عنايةً كبيرةً دفعًا للالتباس. فقد ذكر أنَّ ما كان على أربعة أحرف من الأسماء سواء أكانت أحرفها أصلية أم فيها مزيد فإن جمعها على مثال تصغيرها، فإن خرج من ذلك شيء فلعلّة موجبة. وفسّر المراد بأن جمعها على مثال تصغيرها «أنك إذا جمعت زدت حرف اللين ثالثًا وكسرْت ما بعدهُ فإن عوضت في التصغير عوضت في الجمع وإن تركته محذوفًا في أحدهما فكذلك هو في الآخر لأنَّك إذا صغرت ألحقت حرف اللين ثالثًا وكسرت ما بعده»[١١٣]. وقد أدرك أنَّهُ يُعترض عليه بنحو (ضارب) فإن جمعه وتصغيره ليس كما ذكر من حيث الزيادة والحذف، فلا يقال في جمعه (ضوارب). وعلّل ذلك بأنهم اجتنبوا ذلك لأمن اللبس بين المذكر والمؤنث؛ لأنَّ جمع (ضاربة) ضوارب. وأمَّا قول الفرزدق: [الكامل]

وإذا الرجالُ رأوا يزيدَ رأيتَهُمْ

خُضُعَ الرقابِ نواكسَ الأبصارِ

فهو عنده ضرورة مستطرفة[١١٤].

ومن المسائل الأخرى لام الخفض التي يسميها النحويون لام الملك. فهي مكسورة مع الأسماء الظاهرة ومفتوحة مع الأسماء

المضمرة، وأصلها عندَهُ الفتح كما يقع مع المضمر نحو: المالُ لك، والمال لنا، والدراهم لكم ولهم، فإذا قلت: المالُ لِزيد كسرتها؛ لئلا تلتبس بلام الابتداء ولم تكن الحركة فيها إعرابًا، وموضع الالتباس أنَّك لو قلت: إن زيدًا لهذا، وإنَّ عمرًا لذاك، وأنت تريد لام الملك، لم يدر السامع أيَّهما أردت: إنَّ زيدًا في ملك ذاك، أو إنَّ زيدًا ذاك؟ وكذلك الأسماء المعربة إذا وقفت عليها فقلت: إنَّ هذا لزيد لم يدر أهو زيدٌ أم هو لهُ؟[١١٥].

ولم يسوغ المبرد الترخص فى التركيب النحوي بالتقديم أو التأخير، فى غياب ظهور العلامة الإعرابية. فيقول: «فالوجه في هذا وفي كل مسألة يدخلها اللبس أن يقر الشيء في موضعه؛ ليزول اللبس. وإنما يجوز التقديم والتأخير فيما لا يشكل. تقول: ضرب زيد عمرًا، وضرب زيدًا عمرو؛ لأن الإعراب مبين. فإن قلت: ضرب هذا هذا، أو ضربت الحبلى الحبلى، لم يكن الفاعل إلا المتقدم»[١١٦]. وقد حظيت هذه العلة باهتمام النحاة، قدامى ومحدثين، وذلك لأن قضية أمن اللبس عليها مدار الأمن اللغوي – إن صح التعبير– وهكذا كان موقف المبرد من هذه العلة واضحًا، فقد ورد ذكرها فى مواضع كثيرة، حتى لا أبالغ إذا قلت إنَّ هذه العلة بؤرة التعليل فى الدرس النحوي؛ لاتصالها بكل ما يعلل له.

- علّة فرق:

وهي علة تتصل بقصد الإبانة؛ إذ يُعطى للحُكمين المتشابهين مظهران مختلفان، توخيًا لدقة الدلالة[١١٧] يقول السيوطي: «وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ونصب المفعول، وفتح نون الجمع وكسر نون المثنى»[١١٨]، ومثَّل لها الإمام اللغوي أبي عبد الله محمد بن الطيب الفاسي بـ: «تجرد خبر أفعال الشروع من «أنْ» وكثرة لحاقها لخبر أفعال الرجاء، فإنَّ الشروع لا يجامع الاستقبال، لما بينهما من المنافاة، فإنَّ الشروع حاليٌّ، لا يجامع الاستقبال، ولا كذلك الرجاء»[١١٩]. وهذه العلة التى اعتلَّ بها سيبويه لرفع المثنى بالألف دون الواو؛ لأنَّ العرب إنما رفعت المثنى بالألف دون الواو ليفرقوا بينهما، وعبَّر أستاذنا الدكتور تمَّام عن هذه العلة بالقيم الخلافية، فقال: «وهى المقابلات أو نواحي الخلاف بين المعنى والمعنى، أو بين المبنى والمبنى، أهم بكثير جدًّا من العلاقات الرابطة؛ لأنها أقدر من تلك العلاقات على تحقيق أمن اللبس، وهو الغاية القصوى للاستعمال اللغوي، فإنه ليمكن الزعم أن كل نظام لغوي ينبني أساسًا على مجموعة من القيم الخلافية التى بدونها لا يكون اللبس مأمونًا ولا الكلام مفهومًا»[١٢٠]

وقد علل المبرد بهذه العلة في فتح نون جمع المذكر السالم وكسر نون التثنية؛ إذ يقول: وإنما حركت نون الجمع، ونون الاثنين لالتقاء الساكنين، فحّركت نون الجمع بالفتح؛ لأنَّ الكسر، والضم لا يصلحان فيها، وذلك أنها تقع بعد واو مضموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها، ولا يستقيم توالي الكسرات، والضمّات مع الياء والواو، ففتحت، وكسرت

نون الاثنين لالتقاء الساكنين على أصل ما يجب فيهما إذا التقيا، ولم تكن فيها مثل هذه العلة فتمتنع»[١٢١]. وقال أيضًا: «وأما المفتوحة التي للمستغاث، فإنما فتحت على الأصل ليفرق بينهما، وبين هذه التي وصفنا، وكان التغيير لها ألزم؛ لأن هذه الأخرى في موضعها الذي تلحق هذه اللام له. وتلك إنما هي بدل من قولك: «يا زيداه» إذا مددت الصوت وتستغيث به، فـ(يالزيد) بمنزلة: «يا زيداه» إذا كان غير المندوب»[١٢٢].

- علة علم المخاطب:

معرفة المخاطب بما يعنيه المتكلم يتيح حذف المفهوم من الكلام، توخيًا للإيجاز والاختصار. يقول المبرد: «إذا قلت سير بزيد فرسخًا، أضمرت السير وجاز أن يكون المضمر الطريق؛ فكأنَّه قال: سير عليه الطريق فرسخًا، فحذف لعلم المخاطب بما يعنى»[١٢٣].

يقوم السياق بدور بارز فى بيان المعنى، وتقدير المحذوف فى الجملة، فالحقيقة أنَّ هناك تقديرات فُهمت من السياق، ودلَّ عليها الكلام وجاز حذفها وإثابتها وأحسَّ المتكلم أنَّ المحذوف جزء من المعنى كأنَّما نُطق»[١٢٤]، ومن ذلك الحذف المرتبط بالمعنى والسياق اللغوي أو فهم المخاطب لما يدور فى السياق التركيبي للجملة، وتظهر هذه العلة عند المبرد واضحة جلية فى المواضع التى تدخل فى نطاق ظاهرة الاتساع النحوي[١٢٥]؛ حيث تعتمد هذه الظاهرة على فهم المخاطب بما تحويه الجملة أو النص من المعطيات اللغوية سواء أكانت منطوقة أم غير منطوقة، وتأتي هذه العلة لتفسير الاستغناء عن بعض الأشياء في الكلام؛ لأنها معلومة لدى المخاطب. فهي إذن «تعتمد على السياق العام في الاستعمال اللغوي وعلى التواصل بين المتكلم والمخاطب»[١٢٦].

ومن أمثلة ما علل له المبرد لعلم المخاطب قوله: «ومما يحذف لعلم المخاطب بما يقصد له قولهم: لا عليك إنما يريدون: لا بأس عليك. وقولهم ليس إلا، وليس غير. إنما يريدون ليس إلا ذلك. ويقول القائل: أما بقي لكم أحد فإنَّ الناس ألب عليكم، فتقول: إنَّ زيدًا، وإنَّ عمرًا؛ أي: لنا. قال الأعشى: [المنسرح]

إنَّ محلًا وإن مرتحلاً

وإن في السفر إذ مضى مهلا

ويروى: إذ مضوا.

والمعرفة، والنكرة ها هنا واحد، وإنما تحذف إذا علم المخاطب ما تعني بأن تقدم له خبرًا، أو يجري القول على لسانه كما وصفت لك[١٢٧]. فمن المعرفة قول الأخطل: [الطويل]

خلا أن حيًا من قريش تفضلوا

على الناس أو أن الأكارم نهشلا

- علة التوكيد:

وهي من العلل التي يعتمد التعليل بها على ملاحظة المعنى في إطار السياقات المختلفة عند تقعيد القاعدة[١٢٨].

وتأتي عند المبرد -كما هي عند غيره

من النحاة- تفسيرًا لزيادة بعض الألفاظ أو الحروف في الكلام، ومن ذلك قوله: «... وإنما يكون هو، وهما، وهم وما أشبه ذلك زوائد بين المعرفتين، وما قاربها من النكرات، نحو: خيرٍ منهُ وما أشبهه مما لا تدخله الألف واللام، وإنما زيدت في هذا الموضع؛ لأنها معرفة فلا يجوز إلا أن تؤكدّ المعرفة، ولا تكون زائدة بين اسمين لا يستغني أحدها عن الآخر، نحو: اسم كان وخبرها او مفعولي ظننتُ وعلمتُ وما أشبه ذلك، والابتداء والخبر، وباب (إنّ)»[١٢٩].

الخاتمة:

وختامًا يمكن القول بأنَّ النحو العربى قام على أُسس علمية قويمة، وأصول منطقية مستمدة من أصول الفقه وعلوم الدين، وقد أعتبر التعليل همزة الوصل بين المرحلتين: الوصفية والمعيارية أو بالأحرى المقيس والمقيس عليه، ولقد رأينا من خلال دراسة ظاهرة التعليل عند المبرد أنَّ أشهر العلل التى علل بها لمسائل النحو، مفادها أمن اللبس وتبليغ الرسالة الإعلامية مع مراعاة التيسير والتخفيف، والحيلولة دون الثقل والغموض، على أن هناك عللاً أخرى غير ما ذكرنا علل بها المبرد، لكنها لم ترد كثيرًا كما هو شأن هذه العلل، وتلحظ هذه الدراسة على مظاهر التعليل عند المبرد ما يلي:

- كثرة أوجه التعليل فى الموضع الواحد.
- التعليل للمسألة الواحدة بأكثر من علة؛ كأن يعلل لها بعلة الخفة أو الثقل أو أمن اللبس أو غيرها.
- تداخل بعض العلل وتقاربها فى الهدف والمغزى، كما يلحظ ذلك فى العلل الاستعمالية، الخفة أو الثقل. ويبدو ذلك واضحًا أيضًا فى العلل القياسية: كالحمل على المعنى، والشبه، وغيرها مما لف لفها من العلل، وهذه العلل تتقارب فيما بينها لتتصل بما تندرج تحته من علل قياسية، وكذا الأمر فى العلل النحوية الأخرى.
- ثمة علل كثر دورانها عند المبرد عن غيرها، شأنه فى ذلك شأن كثير من النحاة، كما قلَّ ذكر بعضها، ومنها أيضًا ما ندر وجوده عنده، وعلى رأس هذه العلل علة «التوهم» وعلة الاختصار؛ حيث لم يجد البحث لهما ذكرًا.
- قد يذكر الحكم المعلل صراحة أو قد يتركه ليفهم من السياق.

وهذه الورقة لا تدَّعى لنفسها أنها جمعت شتات هذا الموضوع أو ألمّتَ به؛ ولذلك فإن هذه العلل التي جاء ذكرها فى هذه الأسطر ليست كل العلل، التي علل بها المبرد، وإنما اقتصر الحديث على المشهور منها، وكل هذه العلل تدلنا على اهتمام المبرد بالعلة النحوية، واستفادته منها في تثبيت الأحكام والتوجيه النحوي على أساس من الحجة والإقناع.

إنَّ الناظر في تراث المبرِّد النحوي يلمس شغفَهُ واهتمامه بالتعليل وعنايته به، فقلّما يترك حكمًا دون تعليل حتى المصطلحات النحوية علّل لها، كما يظهر في تعليلاته

تأثره بالفلسفة التي أدّت إلى تعقيد المسائل النحوية، وقد اتضحت جليةً في اهتمامه بالعلل القياسية والعلل الجدلية النظرية... وفي النهاية نخلص إلى أنَّ الغالب على تعليلات المبرِّد أنَّها لم تخرج عن تعليلات البصريين.

الهوامش

١- العلة النحوية نشأتها وتطورها، د. مازن المبارك،٥١- ٧١، والعلامة الإعرابية، د: محمد حماسة/١٦٣

٢- أصول التعليل عند الخليل من خلال الكتاب لسيبويه والإيضاح للزجاجي، رشيد حليم، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، ع ٣، أكتوبر ٢٠٠٢م، ص ١٤٦، وينظر: الإيضاح للزجاجي، ص: ٤١.

٣- دراسات في كتاب سيبويه: ١٥٥.

٤- لسان العرب، ١١/ ٦، مادة "علل".

٥- المصدر نفسه.

٦- القاموس المحيط، مادة "علل" ٤/ ٢١.

٧- المصباح المنير، المكتبة العصرية، ص ٢٢٠.

٨- التّعريفات: ٨٨.

٩- الحدود في النحو للرماني:٣٨.

١٠- النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطورها، د. مازن المبارك، ص٩٠.

١١- ينظر: الاقتراح، للسيوطي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م: ٩٦.

١٢- المصدر نفسه: ٩٤، وينظر: لمع الأدلّة: ٩٣.

١٣- النّحو العربي العلّة النّحوية: ٩٠.

١٤- أصول التفكير النّحوي: ١١١.

١٥- أصول النّحو العربي، د. محمد خير الحلواني، ١٩٧٩م، ص: ١٠٨.

١٦- الأصول، د. تمام حسان:١٨٢.

١٧- ينظر: لمع الأدلة: ١٠٥.

١٨- الاقتراح: ١٠٦، نقلاً عن الدّينوري.

١٩- ينظر: الإيضاح في علل النّحو: ٦٤.

٢٠- ينظر: الاقتراح: ١٠٦.

٢١- الإيضاح في علل النّحو: ٦٤.

٢٢- التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: ٩١، ٢٤٦-٣١١.

٢٣- ينظر: علل النحو لابن الوراق، تحقيق د. محمود الدرويش:٦٦.

٢٤- أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، ص١١٤.

٢٥- الخصائص لابن جني، ١/ ٥٨.

٢٦- المقتضب: ١/ ١٣٧.

٢٧- المصدر نفسه: ١/ ١٨٩.

٢٨- المصدر نفسه: ٢/ ٢٣١ و ٣/ ١٦٧ وأصول التفكير النحوي: ١٧٦.

٢٩- ينظر: المقتضب، ٣/ ١٩.

٣٠- المصدر نفسه.

٣١- ينظر: كتاب سيبويه: ٢/ ٤٧٨.

٣٢- المقتضب: ١/ ٣٨٤.

٣٣- المقتضب، ١/ ٢٥٠.

٣٤- ينظر: شرح المفصل، ٣/ ١٢٣- ١٢٤.

٣٥- ينظر: اللباب: ١٨/٤، شرح المفصل: ٣/ ١٢٣، الايضاح في شرح المفصل: ١/ ٤٧٧، شرح جمل الزجاجي: ١/ ٤٣٥، أوضح المسالك: ١/ ٨٤ (الهامش)، شرح الأشموني:١/ ١٠٢، شرح التصريح:١/ ١١٩.

٣٦- مظاهر التعليل النحوى عند ابن الحاجب، للباحث، مجلة كلية الآداب، ع٣٦/ ٢٠١١، ص٣٥٧

٣٧- دراسات في كتاب سيبويه: ٢٠٢.

٣٨- المقتضب: ٢/ ١٩٠.

٣٩- المقتضب، ١/ ٢٥٩.

٤٠- المقتضب، ١/ ٢٦٠.

٤١- المصدر نفسه: ٣/ ١٧٠ و ١/ ٢٣١ – ٢٣٢.

٤٢- الكتاب، ٢/ ٣٤٦.

٤٣- ينظر: آراء البصريين النحوية في كتاب "إعراب القرآن، لأبي جعفر النحاس" في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، للباحث، رسالة دكتوراه مودعة بمكتبة كلية الألسن، جامعة عين شمس، ص١٦٨.

٤٤- ينظر: علل النحو، تح: د.محمود محمد نصار: ٨٤.

٤٥- ينظر: شرح المفصل: ٤/ ١٠٢.

٤٦- المقتضب، ٣/ ٢٦٧- ٢٦٨.

٤٧- المصدر نفسه: ٤/ ٢٠٢.

٤٨- الكتاب ٣/ ١٥٨.

٤٩- الكتاب ٤/ ٨٩.

٥٠- الكتاب ١/ ٨.

٥١- الخصائص، لابن جني، تحقيق: عبد الحكيم ابن محمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د. ت، ١/ ٢٣٤.

٥٢- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ٢/ ٨٦١.

٥٣- أصول النحو العربي: ١١٨.

٥٤- المقتضب: ٢/ ٢٠٤-٢٠٥، وينظر الصرف الواضح: عبد الجبار علوان النايلة: ٢٥١-٢٥٢.

٥٥- البيت لعمر بن أبي ربيعة، ينظر شرح الديوان: ١٢١، وفي شرح الديوان مهموز (أَنْؤَر).

٥٦- المقتضب: ٢/ ٢١٢.

٥٧- المصدر نفسه: ٢/ ١٥٩، ٢٠١، ٢٩٠.

٥٨- الكتاب ١/ ١٤.

٥٩- الكتاب ١/ ٢٠- ٢١.

٦٠- المقتضب: ٤/ ١٩٠.

٦١- المصدر نفسه، وينظر: العلة النحوية تاريخ وتطور: ١٣٩.

٦٢- الأصول، لابن السراج ١/ ٥٠، وينظر شرح الجمل (ابن عصفور) ١/ ١٠٢، المقتصد ١/ ١٠٧.

٦٣- الاقتراح، ص: ١٠٩.

٦٤- المقتضب: ٤/ ٢٧٦.

٦٥- أوضح المسالك: ١/ ٦٠ هامش رقم ١، وينظر أسرار العربية: ٣٠٨ وشرح المفصل: ١/ ٥٩ والاستصحاب في الدراسات النحوية: ٢٧٨.

٦٦- المقتضب: ٣/ ٣٠٩ وينظر اللمع في العربية: ابن جني: ١٥٠ وشرح اللمع: ابن برهان العكبري: ٢/ ٤٥٨ وما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج: ١-٢ والمقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني: ١/ ١٧٠ والاستصحاب في الدراسات النحوية: ٣٣٠.

٦٧- التيسير: ٨٨.

٦٨- المقتضب، ٢/ ٧، ٣٧.

٦٩- ينظر المقتضب: ٢/ ٣٣٦ والأصول في النحو: ابن السراج: ٢/ ٢٤٧ والإغراب في جدل الإعراب: ٤٨ والشّاهد وأصول النحو: ٤٥٠.

٧٠- ينظر المقتضب: ١/ ٣٠ و ٢/ ٥٩، ١١٣، ١٥٦، ١٩٩، ٢٠١.

٧١- علل النحو لابن الوراق، ١٥٧.

٧٢- الحسين بن موسى بن هبة الله الدينوري الجليس النحوي الإمام، له كتاب ثمار الصناعة في النحو، ذكر فيه أنَّ علة النحاة على قسمين: علة تطرد في كلام العرب وتنساق إلى قانون لغتهم، وعلة تظهر حكمتهم في أصوله وتكشف عن صحة أغراضهم، وعن صحة مقاصدهم في موضوعاته، ولكن الأولى أكثر استعمالاً وأشد تداولاً، وهي واسعة الشعب كثيرة الأفنان إلا أن مدارها على ثلاثة وعشرين نوعًا، وهي علة سماع وعلة تشبيه وعلة استغناء وعلة استثقال وعلة فرق وعلة توكيد وعلة تعويض وعلة نظير وعلة نقيض وعلة حمل على المعنى وعلة مشاكلة وعلة معادلة وعلة قرب ومجاورة وعلة وجوب وعلة تغليب وعلة اختصار وعلة تخفيف وعلة دلالة حال وعلة أصل وعلة تحليل وعلة إشعار وعلة تضاد وعلة أولى... تُوفي بعد سنة ٣٤٠. ينظر ترجمته في:

روضات الجنات ص٢٤٦، ومعجم المؤلفين ٤/ ٦٥، وكشف الظنون ص٥٢٣. والبلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة، محمد يعقوب الفيروزآبادى، تحقيق: محمد المصرى، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ط ١، ١٤٠٧هـ، برقم ١١٢.

٧٣- هو أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم ابن أحمد بن محمد بن سليم بن محمد القيسي تاج الدين أبو محمد الحنفي النحوي، جاء في "الدرر": ولد في آخر ذي الحجة سنة ثنتين وثمانين وستمائة، وأخذ النحو عن البهاء بن النحاس، ولازم أبا حيان دهرًا طويلاً، وأخذ عن السروجي وغيره، وتقدم في الفقه والنحو واللغة، ودرَّس وناب في الحكم، وكان سمع من الدمياطي اتفاقاً قبل أن يطلب، ثم أقبل على سماع الحديث ونسخ الأجزاء فأكثر عن أصحاب النجيب وابن علاق..... والرواية عنه عزيزة، وقد سمع منه ابن رافع. وذكره في معجمه، ومن تصانيفه: شرح كافية ابن الحاجب، وشرح شافيته، وشرح الفصيح، الدر اللقيط من البحر المحيط، مجلدات، قصره عن مباحث أبي حيان مع ابن عطية والزمخشري. التذكرة ثلاث مجلدات، سماها قيد الأوابد، وقفت عليها بخطة في المحمودية، أعادنا الله إلى الانتفاع منها كما كنا قريبًا بمحمد وآله. توفي الشيخ تاج الدين في الطاعون العام في رمضان سنة تسع وأربعين وسبعمائة. وقد أثنى عليه كلّ من ترجم له....ينظر: بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت ط٢/ ١٢٩٩هـ، ١٩٧٩م، الترجمة «٦٢٢»، ١/ ٣٢٦- ٣٢٩ ، راجع: الدرر الكامنة ١ / ١٧٤، وحسن المحاضرة ١/ ٤٧، وطبقات القرّاء ١/ ٧٠ والجواهر المضيّة في طبقات الحنفيّة ١/ ٧٥ وغيرها.

٧٤- الاقتراح، ١٠٦، ١٠٧.

٧٥- المقتضب: ٤/ ٢٣٩.

٧٦- المصدر نفسه: ١/ ١١٩.

٧٧- المصدر نفسه: ٢/ ١٨٨، وينظر النكت في تفسير كتاب سيبويه: ٢/ ٩٩٩، والبيت لحسان بن ثابت، ينظر شرح الديوان: ٣٧١، وروايته بالضحى.

٧٨- المقتضب: ٢/ ١٨٨ والبيت لعبيد الله بن قيس الرُقيات في رثاء طلحة، ينظر ديوانه: ٢٠.

٧٩- المقتضب، ١/ ٨٩ .

٨٠- المقتضب: ٤/ ٤٠٦.

٨١- الإملاء "٨٦" ص ٤٢٣، ومطاهر التعليل عند ابن الحاجب، للباحث، مرجع سابق، ص: ٣٦٥.

٨٢- المقتضب: ٤/ ٤٠٦.

٨٣- ينظر:آراء البصريين النحوية، رسالة دكتوراه، للباحث، ص ١٦٢، الضرورة الشعرية، ص ١١٣، الرد على النحاة، ص٦٩.

٨٤- ينظر: الكتاب لسيبويه: ١/ ٣١٥، وشرح المفصل: ١/ ١٢٢.

٨٥- المقتضب: ٣/ ٢٠٢.

٨٦- التعليل اللغوي فى كتاب سيبويه، د. شعبان العبيدى، ص ٢٧٧.

٨٧- المقتضب: ٣/ ٢١٥.

٨٨- المقتضب: ٢/ ٣٣٨.

٨٩- الاقتراح، ص: ٨٩، وفيض نشر الانشراح من طي روض الاقتراح، ٢/ ٧٤١.

٩٠- لمع الأدلة: ١٠٧، ١٠٩، والاقتراح: ١٢٨.

٩١- الكتاب: لسيبويه ٣/ ٢٧٨ .

٩٢- ينظر: علل النحو، ١٤٧، العلة النحوية تاريخ وتطور، ص ١٣٨.

٩٣- المقتضب: ٢/ ٢٠٤-٢٠٥، وينظر: ٣/ ١٩.

٩٤- المقتضب: ٢/٣، وينظر: ٤/ ٨١-٨٢.

٩٥- ينظر: المقتضب، ٣/ ١٩ .

٩٦- ينظر: الاقتراح، ٧٦ .

٩٧- المحتسب: ١/ ١٤٥ .

٩٨- المقتضب: ٣/ ٢٥١-٢٥٢، وينظر الشواهد القرآنية في النحو: ١٤٥.

٩٩- ينظر ديوانه: ١٢٤.

١٠٠- المذكر والمؤنث: ١٠٨-١٠٩ وينظر المقتضب: ٢/ ١٤٨ والشواهد القرآنية في النحو: ١٤٥-١٤٦.

١٠١- المصدر نفسه: ٢/ ٢٩٥ و ٣/ ٢٧٢ و ٤/ ٢٠٨.

١٠٢- المقتضب: ٤/ ١١٢ و ٣٧١.

١٠٣- الكتاب لسيبويه: ١/ ٧٤ .

١٠٤- وهي قراءة (إبراهيم بن أبي عبلة)، ينظر: معجم القراءات: ١/ ١٥٠، جامع البيان في القراءات السبع لأبي عمرو الداني: ١/ ١٣٦، الكشاف: ١/ ٨.

١٠٥- ينظر: علل النحو، تحقيق: د. محمود محمد نصار، ص: ١٤٥ .

١٠٦- المقتضب: ٤/ ٧٣ .

١٠٧- المصدر نفسه.

١٠٨- علم الدلالة، جون لا ينز: ٩، ١٣، اللغة والمعنى والسياق، جون لا ينز:٨، علم الدلالة، بيار غيرو: ١٠.

١٠٩- ضوابط المعرفة وأصول الاستدلال والمناظرة، عبد الرحمن حبنكة، ص:٢٧ .

١١٠- ينظر: أصول النحو العربي، محمد خير الحلواني، ص ١١٨.

١١١- شرح ابن عقيل، ١/ ٥٠٥ .

١١٢- شرح ابن عقيل، ١/ ٤٨٧ .

١١٣- المصدر نفسه: ١/ ١٢٠، وينظر الكتاب: ٣/ ٤١٩، وشرح ابن الناظم: ٧٧٨.

١١٤- المقتضب: ٢/ ٢١٩، وينظر الكامل: ٢/ ٥٨، وديوان الفرزدق: ١/ ٣٠٤.

١١٥- المقتضب: ١/ ٢٥٤-٢٥٥، والجنى الداني في حروف المعاني: المرادي: ٩٦.

١١٦- المقتضب، ٣/ ١١٨ .

١١٧- ينظر: علل النحو، لابن الوراق: ٦٧.

١١٨- الاقتراح، ص ١٠٧.

١١٩- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، ٢/ ٨٦١

١٢٠- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، ص ٣٤.

١٢١- المقتضب: ١/ ١٤٤.

١٢٢- المصدر نفسه: ٤/ ٢٥٤، وينظر: ١/ ١٤٦.

١٢٣- أوجه الخلاف النحوى لدى البصريين حتى نهاية القرن الثالث الهجرى، د٠ فكرى محمد سليمان، رسالة ماجستير، مودعة بمكتبة كلية الألسن / جامعة عين شمس، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٣م ص: ٢٤٥- ٢٤٦، والمقتضب للمبرد ٤/ ٥١- ٥٢، وآراء البصريين النحوية، رسالة دكتوراه للباحث، مودعة بمكتبة كلية الألسن / جامعة عين شمس، ص ١٦٤.

١٢٤- المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية، د: عبد المجيد عابدين، ص:١٩.

١٢٥- ينظر: المقتضب على سبيل المثال لا الحصر: ٣/ ٢٣٠، ٣/ ٣٥٥، ٤/ ٣٥١ .

١٢٦- الكتاب، لسيبويه: ١/ ٢٥ .

١٢٧- المقتضب: ٤/ ١٣٠ .

١٢٨- ينظر: التعليل اللغوي فى كتاب سيبويه، ص:٣٠٨.

١٢٩- المقتضب: ٤/ ١٠٤.

المصادر والمراجع

- أصول التفكير النحوي: د.علي أبو المكارم، مطابع دار القلم، بيروت،١٩٧٣م.
- الأصول في النحو: أبو بكر بن السراج البغدادي (ت٣١٦هـ)، تحقيق: د.عبد الحسين الفتلي، الجزء الأول: مطبعة النعمان،النجف الأشرف،١٩٧٣م،الجزء الثاني: مطبعة سلمان الأعظمي، بغداد،١٩٧٣م.
- أصول النحو، محمد خير الحلواني، حلب، ١٩٧٩م.
- الأصول، دراسة أبستمولوجية، د. تمام حسان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٨٣م.
- الاقتراح، جلال الدين السيوطي،تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، مكتبة الصفا، القاهرة، ١٩٩٩م، ١٤٢٠هـ.
- الأمالي النحوية: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) دراسة وتحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ١٤٠٩ هـ، ١٩٨٩م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: أبو محمد عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، ومعه كتاب

عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة السادسة، دار الفكر، ١٩٧٤م.

- الإيضاح في شرح المفصل: ابن الحاجب، تحقيق: د. موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، الجزء الأول: ١٩٨٢م، الجزء الثاني: ١٩٨٣م.
- الإيضاح في علل النحو: أبو القاسم عبد الرحمن ابن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) تحقيق: د. مازن المبارك، الطبعة الثالثة، دار النفائس، بيروت ١٩٧٩م.
- بغية الوعاة فى طبقات اللغويين والنحاة، للسيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، بيروت ط٢/ ١٢٩٩هـ، ١٩٧٩م.
- البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة، محمد يعقوب الفيروزآبادى، تحقيق: محمد المصرى، جمعية إحياء التراث الإسلامي، الكويت، ط ١، ١٤٠٧هـ.
- التعريفات، علي بن محمد الجرجانى، تحقيق: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب العربى، بيروت، ط١، ١٤٠٥ هـ.
- التعليل اللغوي في كتاب سيبويه: د. شعبان عوض محمد العبيدي، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا ١٩٩٩م.
- التوهم عند النحاة، د. عبد الله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة، ط١/ ١٤٢٢هـ، ٢٠٠١م.
- الحدود في النحو، علي بن عيسى الرماني (ت٣٨٤هـ)، تحقيق: د.مصطفى جواد، ويوسف مسكوني، بغداد، ١٩٦٩م.
- خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر ابن عمر البغدادي (ت ١٠٩٣ م) تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، المطبعة العربية الحديثة، القاهرة،١٩٧٧م.
- الخصائص، لابن جني (ت: ٣٩٢هـ) تحقيق: عبد الحكيم بن محمد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، د.ت.
- دراسات في كتاب سيبويه: د. خديجة الحديثي، دار غريب للطباعة القاهرة ١٩٨٠م.
- رصف المباني في شرح حروف المعاني: أحمد بن عبد النور المالقي (ت ٧٠٢ هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، مطبوعات مجمع اللغة العربية في دمشق، مطبعة زيد بن ثابت، دمشق، ١٩٧٥م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (ت ٧٦٩ هـ) ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محي الدين عبد الحميد، الطبعة الرابعة عشر، مطبعة السعادة بمصر، الجزء الأول،١٩٦٤م، الجزء الثاني:١٩٦٥م.
- شرح التصريح على التوضيح: الشيخ خالد بن عبد الله الأزهري (ت ٩٠٥ هـ) تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت،٢٠٠٠م.
- شرح جمل الزّجّاجي، ابن عصفور الأشبيلي (ت٦٦٩هـ)، الشرح الكبير، تحقيق: د. صاحب أبو جناح، ١٩٨٠.
- شرح كافية ابن الحاجب: ابن جماعة، تحقيق: د. محمد عبد النبي عبد المجيد مطبعة دار البيان العربي، مصر ١٩٨٧م.
- علل النحو: أبو الحسن محمد بن عبد الله الوراق، تحقيق: د. محمود جاسم الدرويش، بيت الحكمة، بغداد،٢٠٠٢م.
- علم الدلالة، بالمر، ترجمة: مجيد عبد الحليم الماشطة، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعة المستنصرية، ١٩٨٥ م.
- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح، للإمام اللغوى أبى عبد الله محمد بن الطيب الفاسي، تحقيق وشرح: د. محمود يوسف فجّال، دار البحوث والدراسات الإسلامية، سلسلة الدراسات العربية، دبي، د.ت.
- القاموس المحيط: الفيروزآبادي، مطبعة السعادة بمصر (د.ت).
- الكتاب لسيبويه: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق:عبد السلام محمد هارون، الطبعة الثانية؛ الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧م.
- لسان العرب: أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور (ت ٧١١هـ) دار إحياء التراث العربي ١٩٨٥م.
- اللغة والمعنى والسياق، جون لاينز، ترجمة، عباس صادق الوهاب، مراجعة: د. يوئيل عزيز، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط١، ١٩٨٧م.
- اللغة العربية معناها ومبناها، د. تمام حسان، عالم

الكتب، القاهرة، ط٣، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨م.
- لمع الأدلة في أصول النحو: أبو البركات بن الأنباري، تحقيق: سعيد الأفغاني، الطبعة الثانية، دار الفكر بيروت ١٩٧١م.
- المدارس النحوية: د. خديجة الحديثي، مطبعة جامعة بغداد، ١٩٨٦م.
- المدارس النحوية: د. شوقي ضيف، الطبعة الرابعة، دار المعارف بمصر ١٩٧٩م.
- المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي المقري، دراسة وتحقيق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، د.ت.
- المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجانيّ (ت٤٧١هـ) تحقيق: د. كاظم بحر المرجان، منشورات وزارة الثقافة والأعلام، المطبعة الوطنية، عمان، الأردن، ١٩٨٢م.
- النحو العربي، العلة النحوية، نشأتها وتطورها: د. مازن المبارك، الطبعة الثالثة، دار الفكر بيروت ١٩٧٤م.
- نزهة الألبّاء في طبقات الأدباء: أبو البركات عبد الرحمن الانباري، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، الطبعة الثانية، بغداد، ١٩٧٠م.

الرسائل الجامعية والدوريات:

- آراء البصريين النحوية فى "إعراب القرآن" لأبي جعفر النحاس، فى ضوء الدراسات اللغوية الحديثة، للباحث، مودعة بمكتبة كلية الألسن، جامعة عين شمس، ٢٠١٠م.
- أوجه الخلاف النحوي لدى البصريين حتى نهاية القرن الثالث الهجري، د٠ فكري محمد سليمان، رسالة ماجستير، مودعة بمكتبة كلية الألسن، جامعة عين شمس، ١٤٠٤هـ- ١٩٨٣م
- مظاهر التعليل النحوي عند ابن الحاجب، للباحث، مجلة كلية الآداب، ع٣٦/ ٢٠١١